حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد يوليو – سبتمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تقدير احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية "دراسة مقارنة بين مجتمع ريفي ومجتمع حضري"

أحمد محمد عبد المطلب رضوان*

باحث إحصاءات ودراسات سكانية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
ahmed.radwan@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/4/17
تاريخ التحكيم: 2019/4/17
تاريخ قبول البحث: 2019/5/6
تاريخ النشر: 2022/9/30

المستخلص:

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية بهدف وصف وتقدير احتياجات المرأة المعيلة الاجتماعية بكل من الريف والحضر وذلك لتحقيق تكامل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة، وتنتهج الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بالعينة للسيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية وبلغ حجمهم في الحضر(142) مفردة، وفى الريف (127) مفردة، اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبيان تقدير احتياجات للمرأة المعيلة مطبق على السيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية"، واعتمدت الدراسة على نظرية الأنساق الاجتماعية، ونظرية الاغتراب كمنطلق نظري لها، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة " بأنه توجد علاقة طردية قويه جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية والمستوى التعليمي في كل من الحضر والريف". كما أكدت على " وجود علاقة طردية قويه جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى العمر في كل من الحضر والريف". كما أكدت على" وجود فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الريف والحضر وتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية".

الكلمات المفتاحية

الاحتياجات – المرأة المعيلة – برامج الحماية الاجتماعية

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

- مقدمة الدراسة.

على الرغم مما تم إحرازه من تقدم كبير باتجاه المرأة، فلازالت النساء تواجهن تحديات جسيمة في حياتهن، فمجموع الدخل الجماعي للنساء العاملات في العالم لا يتعدى ثلث المجموع العالمي للدخل وتمثل الفتيات والنساء60% من الأفراد الأكثر فقراً في العالم في حين تشكلن اقل من 3% من البرلمانيين في العالم، والمرأة في الدول العربية ليست أكثر حظاً من ذلك. (عبد الله، 2011، ص 829)

فالنساء مازلن يعانين من الإهمال أو التهميش أو الاستبعاد، أو عدم المشاركة الفاعلة في قضايا المجتمع ومشكلاته وما يرتبط بحقوقهم المشروعة، وإذا كنا نتحدث عن النساء المعيلات في مصر، فإننا سندرك حجم المشكلة وتداعياتها، فالشاهد أن حجم النساء اللاتي يعولن أسر في مصر يقدر ما بين16% وحتى22% من إجمالي الأسر المصرية، وهي تتركز في الشرائح السكانية الأكثر فقراً.(حليم ومرقص، 2002، ص7)

فالمرأة المعيلة كشريحة من النساء تعاني بجانب الفقر فقد القدرة على الانتفاع بما يقدم لها من خدمات يمنعها من المشاركة الفعالة أو الايجابية في عملية التنمية، وجني ثمارها، ومع تسليمنا بان هناك تزايد في إعداد المرأة المعيلة داخل مصر يوماً بعد يوم، وبما أن هذه المرأة يقع على كاهلها إعالة أفراد الأسرة، وذلك بسبب وفاة الزوج أو مرضه، أو هجرته، أو هجرة لها، أو طلاقها منه، فإنها بالتالي هي التي تحل محل الزوج في المنزل، وتصبح هذه الأسرة أكثر عرضة للفقر وللمشكلات عن الأسر التي يكون عائلها رجلاً خاصة في المناطق الريفية أو الشعبية أو العشوائية أو غيرها، كم أن المشكلات الاقتصادية تحول دون إشباع الاحتياجات الصحية للمرأة المعيلة نتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تمر بها فإنها تعمل ساعات طويلة للقيام بمسئوليتها خارج المنزل، مما يلقى علي عاتقها أعباء صحية جسيمة وفي الوقت نفسه، لا يتبقي لها فائض من الوقت أو المال تستطيع أن تستقطعه لنفسها حين تحتاج إلي الرعاية الصحية.(عبد اللطيف، 2004، ص90)

لذلك فإن إنشاء برامج تحقق الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة يظهر كلما برزت المخاطر الاجتماعية وأصبحت أكثر حدة استناداً إلى أن الجماعات الاجتماعية التي تعيش في ظل أوضاع خطره، قد تتحرك بفعل طاقة أوضاعها المتردية، لنشر مخاطر انهيار التماسك وشيوع الفوضى في فضاء المجتمع وفي كل مساحاته ويتضافر مع بروز المخاطر الاجتماعية الوعي بهذه المخاطر، من حيث تأثيراتها السلبية المحتملة على تماسك واستقرار المجتمع.(عز الدين،2004، ص150)

- مشكلة الدراسة.

مما لاشك فيه أن الحكومات والمجتمعات تعمل على وضع مؤشرات وآليات للحماية الاجتماعية الموجهة للمرأة المعيلة، بهدف مواجه المشكلات التي تواجهها ومقابلة احتياجاتها، من خلال الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لتكامل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة.(يونس،1990،ص42)

وبالنظر إلى الدراسات والبحوث التي تناولت مؤشرات التخطيط الاجتماعي نجد دراسة كل من "Bagheri&Hjroth،2011" والتي خلصت إلى بعض المؤشرات التخطيطية حول الإدارة الإستراتيجية البديلة، وأثرها على إعداد إستراتيجية المجتمع، كما توصلت دراسة "سعد،2011" إلى مؤشرات تخطيطية لتحسين نوعية حياة الفئات المستحقة للدعم، وأشارت دراسة كل من "John & Bruce،2011" إلى المؤشرات التخطيطية كتحديد سياسات بقاء المجتمعات، للمساعدة في تطوير سياسة التخطيط للمجتمعات، ويمكن أن تكون هذه الدراسة أداة مهمة لتحليل وتطوير السياسة العامة والحفاظ على مجتمعات قابلة للحياة.

ومن هنا أصبحت الحماية الاجتماعية جزءاً أساسياً في أجندة التنمية في مختلف الدول حيث اتجهت البحوث الحقلية والإجراءات الأكاديمية إلى تحديد برامج للحماية الاجتماعية بعد تحديد الفئات المستحقة منها كالمرأة المعيلة لهذه الحماية، كما اهتمت ببرامج الحماية الاجتماعية معظم حكومات دول العالم وبعضها أنشاء مراكز بحثية متخصصة في هذا الصدد.(العلوانى،2008، 63)

اما الدراسات والبحوث التي تناولت الحماية الاجتماعية فكانت دراسة "Middl: 2002" التي توصلت إلى أن السياسات القومية تمد بإطار مناسب لمواجهة الفقر من خلال دعم برامج الحماية الاجتماعية، وارتكزت دراسة "Mega،2004" على تحقيق الحماية الاجتماعية والأمن الاجتماعي من خلال تدبير احتياجات الأسرة الصحية والاقتصادية وأن هناك علاقة بين الدخل والصحة حيث أنه كلما زاد الفقر تدهورت الحالة الصحية وأن خدمات الضمان الاجتماعي تخفف من حدة الفقر. أما دراسة "U.N.،2005" توصلت إلى ضرورة وجود استراتيجيات للحد من الفقر في

مصر بتوفير فرص العمل والتعليم ومكافحة الأمية وتعزيز المهارات وخفض تكلفة التعليم للفقراء. أما دراسة "Haldane،2009" فتناولت الإمداد ببرامج الحماية الاجتماعية لرعاية أسر ضحايا العنف، كما تناولت دراسة "Barrientos،2011" الحماية الاجتماعية كإطار للسياسة المستخدمة لمواجهة الفقر والضعف وتحديد ومناقشة القضايا الرئيسية المرتبطة بظهور برامج للمساعدة الاجتماعية في البلدان النامية. كما هدفت دراسة "Oliver، 2011" إلى تصميم أنظمة للحماية الاجتماعية للحد من الفقر حيث أكدت على أهمية مجموعة من البرامج لمعالجة الفقر الذي يشكل خطراً ويهدد الأمن الاجتماعي للفقراء.

ويعد انتشار الأسرة المعيلة مقياساً لقياس فقر المجتمعات ويعاني أطفال هذه الآسر من الفقر والحرمان، والأسرة التي تعولها امرأة ذات مستوى اقتصادي أقل من الأسر التي يعولها رجل.(Peta،1997،p.99)

حيث دارت دراسة "جاب الله:2002" حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأمية هي السمة الغاية للنساء اللاتي ترأسن أسر في القرية، وهن يعانون من مظاهر الحرمان المادي وضآلة الدخل الشهري وعدم القدرة على إشباع احتياجاتهم الأساسية. وتناولت دراسة "حليم وآخرون،2002" النساء العائلات لأسرهن في العشوائيات، والتي كانت تهدف إلى إبراز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للنساء العائلات لأسرهن. أما عن تأثير الهجرة والكوارث الطبيعية على المرأة المعيلة فكانت دراسة "Khakimova،2011" وتشير نتائج الدراسة إلى أن غياب الرجال أثر بشكل كبير على حيات المرأة داخل الأسرة وغيرت مسؤولياتها. وأشارت دراسة "Kane،2011" إلى الظروف المعيشية الصعبة للعديد من الأسر السنغالية، وعدم وجود زوج، إلى دفع النساء إلى فرص اقتصادية جديدة مثل الحصول على قروض الصغيرة. وأشارت نتائج دراسة "عبد الفتاح، 2015" إلى ضرورة دعم الأمن الذاتي والاجتماعي للمرأة المعيلة من خلال استخدام إستراتيجية التدعيم بهدف العمل على تحقيق الأمن الاجتماعي للمرأة المعيلة وتمكينها من الحصول على الخدمات التي تنقصها والعمل على صيانة حقوقها في المجتمع، بينما توصلت دراسة "يوسف: 2016" إلى ضرورة تمكين المرأة من الاستفادة من خدمات المنظمات التي تعزز قدرتها على الاستمرار في دورها الحيوي لإعالة أسرتها مثل الاستفادة من خدمات الصندوق الاجتماعي للتنمية، وتنظيم حملات توعية مستمرة للمرأة لمساعدتها على الحصول حقوقها المشروعة.

وفي إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة فلا بد من إعادة النظر وتوجيه السياسات الاجتماعية والتدخل للتخفيف من النتائج السلبية للعولمة وتحقيق التنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي، وبذلك باتخاذ الإجراءات المناسبة نحو توفير الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في " مؤشرات تخطيطية لتكامل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة"، والتوصل للإجابة على التساؤلات التالية

1- ما خصائص السيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية في كل من الريف والحضر؟
2- ما احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية في كل من الريف والحضر؟
3- ما مؤشرات تحقيق تكامل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للسيدات المعيلات في كل من الريف والحضر؟

- أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد خصائص السيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية في كل من الريف والحضر.
- تحديد احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية في كل من الريف والحضر.
- التوصل لمؤشرات تحقيق تكامل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للسيدات المعيلات في كل من الريف والحضر.
- تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية والمستوى التعليمي في كل من الحضر والريف.
- تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى العمر في كل من الحضر والريف.
- تحديد الفروق بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الريف والحضر وتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية

- تحديد الفروق بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الريف والحضر وأوجه استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة لهم".

- أهمية الدراسة.

- اكتساب موضوع المرأة ودورها في المجتمع اهتماماً متزايداً في الربع الأخير من القرن العشرين، وتزامن هذا الاهتمام مع الاهتمام المتزايد بالتنمية من حيث عناصرها وأبعادها والجهات المشاركة فيها.
- تطور النظرة إلى دور المرأة في المجتمع مع تطور مفهوم التنمية، وعدم اقتصاره على البعد الاقتصادي ليشمل أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية ترتبط بتلبية حاجات المرأة.
- تعزيز دور المرأة في المجتمع، وذلك من خلال العمل على نشر مفاهيم المساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ورفع مستوى الوعي بمختلف مشكلات المرأة المعيلة في المجتمع وتعزيز ذلك مما يؤدى إلى دعم النوع الاجتماعي.
- تعزيز أهمية برامج الحماية الاجتماعية لبعض الفئات الفقيرة والمستضعفة مثل المرأة المعيلة والتي تواجه ظروف معيشية صعبة.
- على الرغم من وجود برامج الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة إلا أن فاعليتها لم تكن بالمستوى المطلوب مما يتطلب تفعيلها وتحسينها.
- قد تفيد الدراسة في إثراء الجانب النظري للعلوم الإنسانية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة وخاصة فيما يتعلق ببرامج الحماية الاجتماعية المقدمة للسيدات المعيلات.

- فروض الدراسة.

تحاول الدراسة اختبار صحة الفروض التالية:

- الفرض الأول" من المتوقع وجود علاقة طردية جوهرية دالة إحصائياً بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية والمستوى التعليمي في كل من الحضر والريف".
- الفرض الثاني" من المتوقع وجود علاقة طردية جوهرية دالة إحصائياً بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى العمر في كل من الحضر والريف".
- الفرض الثالث" من المتوقع وجود فروق جوهرية دالة إحصائياً بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الريف والحضر وتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية".
- الفرض الرابع" من المتوقع وجود فروق جوهرية دالة إحصائياً بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الريف والحضر وأوجه استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة لهم".

- مفاهيم الدراسة.

1- مفهوم تقدير الاحتياجات:

يعرف مفهوم تقدير الاحتياجات بأنه" مجموعة من العمليات الفنية التي تستهدف التعرف على الحاجات وتحديد أولوياتها وتقديم الحلول المتنوعة والممكنة لها لتحقيق وطأة المشكلة المجتمعية".(Tropman,1995, p.563)

كما تعرف بأنها "عملية رسمية تعرف الحاجات بأنها فجوات فى النتائج بين "ما هو موجود" و"ما ينبغي أن يكون" ويحدد أولويات تستند على التكلفة والعائد لمقابلة الحاجات والتعرف على الفجوات في الخدمات الحالية وقياسها ويزود بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات".(Yeage&Robers, 2006, p.395)

- ويمكن تعريف مفهوم تقدير الاحتياجات إجرائياً.

"هي مجموعة من الاحتياجات ذات الأولوية في إشباعها الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي يمكن التعرف عليها من خلال استجابات السيدات المعيلات عل أداة الدراسة".

2- مفهوم برامج الحماية الاجتماعية.

يعرف البرنامج على أنه" مجموعة أنشطة مستمرة من أجل تقديم الخدمات وإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات.(whighte، 1987، p.108)

وتعرف الحماية الاجتماعية بأنها " مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر، وتعزيز قدرتها على حماية أنفسهم ضد المخاطر والقطاع

أو فقدان الداخل والحماية الاجتماعية تتكون من عناصر رئيسية هي أسواق العمل للتأمين الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية، والمنطقة، استناداً لمخططات حماية المجتمعات المحلية وتعد نظم الحماية الاجتماعية بمثابة آليات وتدابير مؤسسة تساعد الأفراد على إدارة المخاطر الاجتماعية أو لتخفيف أثارها بمجرد وقوعها. (خزام، 2016،ص179)

- ويمكن تعريف برامج الحماية الاجتماعية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها " مجموعة الأنشطة والخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجتمع والموجهة نحو تحقيق غرض أو مجموعة من الأغراض بهدف تحسين قدرات ومد الخدمات الاجتماعية لبعض الفئات المستهدفة لتحقيق الحماية الاجتماعية من عدم المساواة الاجتماعية بهدف تجنبهم المخاطر الاجتماعية".

3- مفهوم المرأة المعيلة.

تعرف المرأة المعيلة بأنها" كل امرأة تمثل المصدر الوحيد أو الرئيسي لدخل الأسرة، أو اللاتي يحملن وحدهن مسئولية إعاشة الأسرة، هذا إلى جانب الحالات القانونية للنساء المعيلات لأسرهن مثل المطلقات أو غير المتزوجات أو الأرامل، أو النساء المنفصلات عن أزواجهن وينفقن على أنفسهم، والنساء المتزوجات من رجال عاطلين عن العمل أو مصابين بالعجز، أو رجال يقضون فترة عقوبة في السجن أو المتزوجات من رجال أرزقيه أو المتزوجات من مدمني مخدرات".(Hellen،1994، p.46)

- وتعرف المرأة المعيلة وفق هذه الدراسة بأنها "هي مجموعة النساء التي تقوم برعاية أسرتها رعاية اقتصادية واجتماعية وصحية سواء في وجود الزوج أو عدم وجودة، وتحصل على إعانات وتستفيد من برامج الحماية المقدمة إليها من القطاع الأهلي، بما يكفل لها إشباع احتياجاتها الأساسية".

- الإطار النظري للدراسة.

بالرغم من إجراءات الحماية الاجتماعية، قد أصبحت متبعة في المجتمعات النامية والمتقدمة، والتي أصبحت علي وعي بذلك حفاظاً علي استقرارها، فإن مبدأ الحماية الاجتماعية والإجراءات المتصلة به ظلت موضع حوار وجدل علي ساحة التنظير الاجتماعي باعتبارها من الإجراءات الاجتماعية التي طبقتها المجتمعات من أجل توفير الرعاية والحماية لأفرادها، وسوف نرصد عدة تصورات للحماية الاجتماعية قدمتها النماذج النظرية المختلفة:-

(1) النموذج النظري الذي قدمه عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دور كيم":

نجد أن "إميل دور كيم" ابتكر عدة آليات لتوفير الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية المهمشة وذلك حتى يقطع الطريق علي آية نزعات راديكالية قد تشيع الفوضى الاجتماعية علي حد تعبيره، أو تعمل علي تفكيك التماسك الاجتماعي وتتمثل في الآليات التالية:

الآلية الأولي: في تأسيس الجماعات المهنية التي تشكل بالنسبة لدور كيم تصوراً للمجتمع المدني، حيث تشكل هذه الجماعات ساحة مشتركة بين أصحاب الأعمال والعمال، في إطارها يتحمل أصحاب الأعمال مسئولياتهم نحو العمال كشرائح اجتماعية ينبغي تخفيف حرمانها من خلال إشباع حاجاتها الاجتماعية.

الآلية الثانية: تتولي الدولة ضبط التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، بما يؤمن الحفاظ علي الإنتاج وسوق تصريف السلع في مقابل تأمين الحدود الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية للفئات الاجتماعية المهددة بالتهميش الاجتماعي حتى لا تكون مصدراً لنشر الفوضى الاجتماعية.

الآلية الثالثة: تتمثل في القانون للحفاظ علي مختلف الفئات الاجتماعية من أجل أداء أدوارها حسب متطلبات المجتمع، وبما لا يؤدي إلي فرض الحرمان علي أي من الفئات الاجتماعية، فالدولة والقانون آليات للحفاظ علي استقرار المجتمع بحد أدني من الحماية الاجتماعية للشرائح المعرضة للخطر. (ليلة، 2002، ص 196)

(2) النموذج النظري لماكس فيبر:

في هذا النموذج يتناول بناء القدرات المتعلقة ببعض الفئات الاجتماعية المعرضة للحرمان الاجتماعي، وذلك نظراً لأنه أسند النظام الرأسمالي إلي القيم البروتستنتية وهي مضامين معنوية، فإنه رأي أن بناء القدرات ينبغي أن يستند إلي مدخل تطوير المعاني التي مكنت رجال الأعمال من بناء المجتمع الرأسمالي المعاصر، ولهذا فإن هذه القيم والمعاني هي المتغير الفاعل في الجهد الذي يستهدف إشباع الحاجات الأساسية في حدودها الدنيا وتأسيس النظام الرأسمالي.

وإذا كان التراث النقدي قد اعتبر عدم إشباع الحاجات الأساسية حافزاً يدفع إلي الثورة، فإن تنظير ماكس فيبر قد رأي في عدم إشباع الحاجات واستيعاب المعاني الدينية الإيجابية حافزاً علي المشاركة والإسهام في العمل والإنتاج. (ليلة، 2002، ص283)

(3) النموذج الراديكالي:

يعتبر التنظير الراديكالي من الأنماط التي طورت رؤيتها لمنطق الحماية الاجتماعية، حيث تري وجود فئات اجتماعية مهمشة، يتضاءل نصبيها من الكعكة الاجتماعية، ومحرومة من إشباع حاجاتها الأساسية كالطبقة العاملة في النظرية الماركسية، وفئات الفقراء وبعض شرائح الشباب.

وفي هذا الإطار فإننا نجد أن الفكر الراديكالي لا يميل إلي تبني إجراءات الحماية الاجتماعية لأنها تفرغ الطاقة الثورية من مضامينها، ومن ثم تعجز عن إنجاز التغيير الثوري المستهدف، وإذا كان ذلك هو الموقف الواضح والصريح للنظرية الماركسية، فإن تنظير النقد الاجتماعي رأي أن هذه الفئات غير مؤهلة للثورة، ومن ثم فيمكن للمجتمع التكنولوجي أن يعمل علي استيعابها، من خلال إعادة صياغتها وفرض الاغتراب الثقافي عليها، أو إشباع حاجاتها ولو في نطاق الحدود الدنيا بما ينزع منها إمكانية الثورة ونشر الفوضى في نطاق النظام الاجتماعي. (تار،2002، ص63)

(4) النموذج الوظيفي الحديث:

يري "ميرتون" أن التناقض بين القيم والمبادئ والمثل الثقافية التي يؤكد عليها المجتمع من ناحية، وما يحدث في الواقع الاجتماعي من ناحية ثانية، يؤدي إلي استجابة رافضة من قبل بعض الشرائح الاجتماعية بسبب الفجوة بين المثل أو القيم المعلنة، وما يحدث في الواقع، هذه الاستجابة الرافضة قد تأخذ أشكال سلبية عديدة مثل السلوك الانتهازي المجدد والسلوك المنسحب إلي هامش المجتمع والطقوس، غير أنه إذا اتسعت الفجوة واستمرت فإن السلوك المتمرد لبعض الشرائح الاجتماعية العاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية من شأنه أن ينشر الفوضى في المجتمع، ولكي يتم إصلاح الأوضاع وتجنب الفوضى قد تقوم بها الشرائح الهامشية يستوجب ردم الفجوة بين المضامين التي تؤكد عليها المثل والقيم الثقافية، وبين الحرمان وعدم إشباع الحاجات الأساسية الواقعية لبعض الشرائح الاجتماعية، وذلك حتى يتحقق استقرار المجتمع.(ليلة،2003، ص165)

(5) النموذج التنموي:

هذا النموذج الذي يؤكد علي قيام التنمية من أعلي، سواء تلك التي تقوم بها الدولة في المجتمعات الاشتراكية أو القطاع الخاص بتنظيم من الدولة في المجتمعات الليبرالية، فإنه مع انهيار الاشتراكية وتوحش الرأسمالية، برزت تنظيمات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية لكي تعمل علي تنمية المجتمع من أسفل، بواسطة المهمشين والعاجزين عن إشباع حاجاتهم، أو فاقدي القدرات، بحيث تسعي تلك المنظمات من خلال أنظمتها في الحماية الاجتماعية باتجاه العمل علي إشباع حاجاتهم في حدودها الدنيا، بالإضافة إلي العمل باتجاه تطوير قدراتهم، لتمكينهم من التدفق في المجري الرئيسي للمجتمع، بما يؤكد انتمائهم وارتباطهم بمجتمعهم، وهذه المهمة يتم إنجازها من خلال تضافر الجهود بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص أي من خلال حدوث شراكة تتم بينهم.(ليلة، 2003، ص165)

وأخيراً وبعد استعراضنا للعديد من النماذج والتوجهات النظرية للحماية الاجتماعية نجد أن الدراسة الحالية سوف تستفيد منها علي النحو التالي:-

1- تحديد آليات توفير الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية المهمشة التي كانت توفرها المنظور الليبرالي للفقراء ورؤيته لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة في المجتمع.
2- التعرف علي دور الدولة في توفير التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، بما يضمن الحفاظ علي الإنتاج وسوق تصريف السلع في مقابل تأمين الحدود الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة.
3- التعرف علي الحماية الاجتماعية من وجهة نظر المنظر الراديكالي من خلال رؤيتها لمنطق الحماية الاجتماعية، حيث تري وجود فئات اجتماعية مهمشة، يتضاءل نصبيها من الكعكة الاجتماعية، ومحرومة من إشباع حاجاتها الأساسية كالطبقة العاملة في النظرية الماركسية، وفئات الفقراء وبعض شرائح الشباب.

4- معرفة الفجوة بين المضامين التي تؤكد عليها المثل والقيم الثقافية، وبين الحرمان وعدم إشباع الحاجات الأساسية الواقعية لبعض الشرائح الاجتماعية، وذلك حتى يتحقق استقرار المجتمع.

5- بروز دور منظمات المجتمع المدني مع الدولة من خلال سعيها، تلك المنظمات من خلال أنظمتها في الحماية الاجتماعية باتجاه العمل علي إشباع حاجاتهم في حدودها الدنيا، بالإضافة إلي العمل باتجاه تطوير قدراتهم، لتمكينهم من التدفق في المجري الرئيسي للمجتمع.

- الإجراءات المنهجية للدراسة.

1- نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية بهدف وصف وتقدير احتياجات المرأة المعيلة بكل من الريف والحضر وذلك للوصول إلى مؤشرات تخطيطية لتحقيق تكامل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة.

2- منهج الدراسة: تنتهج الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بالعينة للسيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة بالجمعيات الأهلية بمجتمع الدراسة في كل من الريف والحضر.

3- أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة الراهنة على استبيان تقدير احتياجات للمرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية "مطبق على السيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية بالجمعيات الاهلية".

4- صدق وثبات الأداة: اعتمدت الدراسة في التأكد من الصدق الإحصائي للاستبيان على طريقة (إعادة الاختبار) حيث تم تطبيق الاستبيان على عينة من السيدات المعيلات بمجتمع الدراسة وعددهم(30)مفردة، ثم إعادة تطبيق الاستمارة على العينة نفسها بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ التطبيق الأول، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات التطبيق الأول ودرجات التطبيق الثاني للتحقق من مدى الصدق الإحصائي والثبات للاستبيان، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح في الجدول التالي:-

جدول (1) حساب معمل الارتباط لأبعاد الاستبيان باستخدام معامل "سبيرمان" ن=30

م	المتغير	معامل الارتباط
1	تقدير احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية	0.713**
2	أوجه الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة	0.647**
3	معوقات إشباع احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية	0.741**
4	مقترحات إشباع احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية.	0.871**
	الاستمارة ككل	0.743**

** دالة عند مستوى معنوية (0.01) * دالة عند مستوى معنوية (0.05)

يتضح من الجدول السابق أن معظم محاور الاستبيان دالة عند مستويات الدلالة المتعارف عليها لكل محور على حدة، ومن ثم يمكن القول إن درجات العبارات تحقق الحد الذي يمكن معه قبول هذه الدرجات ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

- الصدق الذاتي: ويعتمد في حساب هذا النوع من الصدق على معامل الثبات ولان هناك صلة وثيقة بين الثبات والصدق، يقاس الصدق الذاتي لكل بعد على حدا ثم للاستمارة ككل وذلك لحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات.(الصدق الذاتي = معامل الثبات)

∴ الصدق الذاتي = $\sqrt{0.743}$ = $\sqrt{0.861}$ وهى قيمة مرتفعة.

- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: وهو أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه أي يقيس فعلا الوظيفة التي يفترض انه يقيسها، ويتم ذلك من حساب معامل ثبات(ألفا– كرونباخ) باستخدام برنامج SPSS والذي من خلاله نحسب معامل التمييز لكل سؤال حيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف أو سالب

جدول (2) يوضح مستويات الاتساق الداخلي باستخدام (معامل ألفا- كرونباخ)

م	المتغير	معامل ألفا كرونباخ
1	تقدير احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية	0.703
2	أوجه الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة	0.742

3	معوقات إشباع احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية	0.728
4	مقترحات إشباع احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية.	0.716

Reliability Coefficients:

N of Cases=(30)-N of Items=(4)Alpha=(0.722)

نلاحظ من هذه النتائج أن قيمة معامل Alpha لعبارات الاستبيان يساوي 0.722وهو معامل ثبات مقبول. وبذلك يكون قد تأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان وبذلك أصبح الاستبيان صالح للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

5- مجالات الدراسة.

تحددت مجالات الدراسة في المجال المكاني والمجال البشري والمجال الزمني وذلك على النحو التالي:-

أ- المجال المكاني:

- بالنسبة للحضر: تم تحديد المجال المكاني للمجتمع الحضري بمحافظة القاهرة، ويرجع سبب اختيار محافظة القاهرة أنا جاءت أكبر محافظة حضرية بها أعلى نسبة للسيدات المعيلات حيث بلغت نسبة السيدات المعيلات بمحافظة القاهرة والتي بلغت (13.3%)(*) وهم يمثلون حوالي(438.3) ألف نسمة من إجمالي(3.3) مليون سيدة معيلة بمحافظات الجمهورية.

- بالنسبة للريف: تم تحديد المجال المكاني للمجتمع الريفي بريف محافظة الجيزة حيث تمثل نسبة المرأة المعيلة بمحافظة الجيزة (8.2%)(*) وهم يمثلون حوالي(271.4) ألف نسمة من إجمالي(3.3) مليون سيدة معيلة بمحافظات الجمهورية.

- وبصفة عامة ترجع أسباب اختيار المجال المكاني للدراسة إلى ما يلي:

1- أن تتبع لائحة النظام الأساسي للجمعية على تقديم خدمات للمرأة المعيلة.

2- أن تكون الجمعية تقدم بالفعل خدمات للمرأة المعيلة.

3- قيام الجمعيات بإقامة دورات تدريبية للمرأة لإكسابها المهارات لإقامة المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى أقامة المعارض لتسويق منتجات المرأة المعيلة.

ب- المجال البشري: بلغ حجم إطار المعاينة للسيدات المعيلات المستفيدة من خدمات برامج الحماية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية (1697) مفردة في الحضر، أما بالنسبة للريف فقد بلغ حجم إطار المعاينة للسيدات المعيلات مستفيدة من خدمات برامج الحماية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية (1249) مفردة في الريف.ثم تم تطبيق قانون الحجم الأمثل للعينة العشوائية لتحديد حجم العينة العشوائية الممثلة عن مجتمع الدراسة بكل من الحضر والريف على النحو التالي:

$$n = \frac{XNP(1-P)}{d(N-1) + X\ P(1-}$$

وبذلك يكون حجم العينة من السيدات المعيلات بالحضر يساوى (142)، وبلغ حجم العينة من السيدات المعيلات في الريف (127).

ج- المجال الزمني: يتمثل في فترة جمع البيانات من الميدان في الفترة من 2018/11/18 حتى 2019 /1/25.

- المعاملات الإحصائية المستخدمة.

بعد جمع البيانات ومراجعتها، تم تفريغ البيانات آليا باستخدام برنامج SPSS v1.8، وتم استخدام المعاملات الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية.

2- المتوسطات الحسابية: وتم حسابه للمقياس الثلاثي عن طريق المعادلة التالية:" المتوسط الحسابي= ك(نعم) x3+ ك (إلى حد ما)x 2+ ك (لا) x1/ ن".

3- الانحرافات المعيارية: ويفيد في معرفة مدى تشتت أو عدم تشتت استجابات المبحوثين، كما يساعد في ترتيب العبارات مع المتوسط الحسابي، حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي فإن العبارة التي انحرافها المعياري أقل تأخذ الترتيب الأول.

4- معامل ثبات (ألفا. كرونباخ) لتحديد قيم الثبات التقديرية لأدوات الدراسة.

تاسعاً: نتائج الدراسة.

1- تساؤل الدراسة الأول" ما خصائص السيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية في كل من الريف والحضر؟".

قامت الدراسة بالإجابة على هذا التساؤل من خلال تحديد خصائص السيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية بمجتمع الدراسة في الحضر والريف على النحو التالي:

جدول(3) يوضح توزيع السيدات المعيلات طبقاً للخصائص الاجتماعية بالريف والحضر

المتغيرات			الحضر(ن=142)		الريف(ن= 127)	
			س-	ع	س-	ع
السن			45.18	9.650	52.87	12.92
الدخل			1100.5	8.8	980.9	11.2
المتغير	**م**	**الاستجابة**	**ك**	**%**	**ك**	**%**
محل الإقامة			142	52.8	127	47.2
الحالة الاجتماعية	1	دون سن الزواج	6	4.2	31	24.4
	2	أعزب	11	7.7	27	21.3
	3	متزوج	19	13.4	14	11.0
	4	مطلق	49	34.5	13	10.2
	5	أرمل	31	21.8	42	33.1
	6	منفصلة دون طلاق	26	18.3	0	0.00
المستوى التعليمي	1	أمي	30	21.1	41	32.3
	2	يقرأ ويكتب	18	12.7	19	15.0
	3	محو أمية	16	11.3	8	6.3
	4	حاصل على الابتدائية	48	33.8	31	24.4
	5	حاصل على الإعدادية	17	12.0	28	22.0
	6	مؤهل متوسط	9	6.3	0	0.00
	7	مؤهل فوق متوسط	4	2.8	0	0.00
أسباب عدم الحصول على مؤهل	1	لم ألتحق بالتعليم	0	0.00	5	8.3
	2	التحقت وتسربت من التعليم	12	25.0	7	11.7
	3	تكرار الرسوب	11	22.9	5	8.3
	4	لظروف مادية	7	14.6	9	15.0
	5	عدم الرغبة في التعليم	1	2.1	0	0.00
	6	عدم رغبة الأسرة في التعليم	0	0.00	12	20.0
	7	مساعدة الأسرة في العمل	8	16.7	14	23.3
	8	عدم استطاعة الأسرة تعليمي	9	18.8	8	13.3
عدد أفراد الأسرة	1	أقل من 3أفراد	0	0.00	3	2.4
	2	6- 3	77	54.2	18	14.2
	3	9-6	44	31.0	64	50.4
	4	12-9	18	12.7	31	24.4
	5	12 فرد فأكثر	3	2.1	11	8.7
الحصول على إعانات	1	نعم	117	82.4	74	58.3
	2	لا	25	17.6	53	41.7

تابع جدول (3) يوضح توزيع السيدات المعيلات طبقاً للخصائص الاجتماعية بالريف والحضر

المتغير	م	الاستجابة	الحضر(ن=142)		الريف(ن= 127)	
			ك	%	ك	%
طبيعة العمل	1	لا أعمل	31	21.8	15	11.8
	2	عمل دائم	6	4.2	0	0.0
	3	عمل مؤقت	59	41.5	16	12.6
	4	عمل موسمي	13	9.2	61	48.0
	5	متقطع	25	17.6	35	27.6
	6	بالمعاش	8	5.6	0	0.00
مصدر الإعانات	1	معاش ضمان اجتماعي	8	6.8	5	6.8
	2	معاش استثنائي	31	26.5	21	28.4
	3	إعانات من جمعيات أهلية	56	47.9	22	29.7
	4	إعانات خيرية من أشخاص	18	15.4	17	23.0
	5	مساعدات الأصدقاء وأهل الخير	4	3.4	9	12.2
الأفراد الذين تعولهم السيدات المعيلات	1	الوالدين	10	7.0	20	15.7
	2	الزوج	18	12.7	29	22.8
	3	الزوج والأبناء	33	23.2	19	15.0
	4	الإخوة	8	5.6	18	14.2
	5	أقارب	0	0.0	0	0.00
	6	كل ما سبق	73	51.4	41	32.3
سبب الإعانة	1	الترمل	31	21.8	42	33.1
	2	الطلاق	49	34.5	13	10.2
	3	مرض الزوج /أعاقته عن العمل	18	12.7	23	18.1
	4	هجر الزوج	26	18.3	0	0.00
	5	عدم رغبة الزوج في العمل	27	19.0	11	8.7
	6	بطالة الزوج	29	20.4	9	7.1
	7	سجن الزوج	18	12.7	3	2.4
	8	كبر حجم الآسرة/ ومساعدة الزوج	14	9.9	29	22.8
	9	كبر سن الوالدين وأنتي عائلهم	4	2.8	16	12.6

جاء متوسط عمر السيدات المعيلات في الحضر(45) عام تقريباً بانحراف معياري(9.650)، بينما بلغ متوسط عمر السيدات المعيلات في الريف (52) عام بانحراف معياري(12.92)، ومن خلال تحليل نتائج العمر نجد أن حجم الانحراف المعياري في كل من عينتي الدراسة في الريف والحضر إلى زيادة معامل التشتت في عينتي الدراسة بالنسبة للسن أي أن هناك اختلاف كبير متغير السن بين مفردات العينة في الحضر والريف، كما يشر متوسط عمر المبحوثين من السيدات المعيلات إلى أنهم في أعمار متوسطة.

كما أن دخل السيدات المعيلات في الحضر بلغ (1100) جنية تقريباً بانحراف معياري (8.78)، بينما بلغ متوسط الدخل للسيدات المعيلات في الريف (980) بانحراف معياري (11.24). ومن خلال تحليل نتائج الدخل للسيدات المعيلات نجد أن حجم الانحراف المعياري في كل من عينتي الدراسة في الريف والحضر إلى زيادة نسبة التشتت في عينتي الدراسة بالنسبة للدخل أي أن هناك اختلاف كبير وفق متغير الدخل بين مفردات العينة في الحضر والريف. كما تشير نتائج الدخل إلى انخفاضها في كل من الريف والحضر عن الحد الأدنى الذى حددته الدولة (1200) جنية شهرياً، كما يظهر من تحليل الجدول أن السيدات المعيلات في الريف أكثر معاناة في متوسط دخلهم عن الحضر وهو ما يشر إلى ارتفاع معدلات الفقر

في الريف عن حضر وهو ما تؤكده الإحصائيات الرسمية من ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية حيث تشير معدلات الفقر أن نسبة الفقراء في الريف بلغت (38.2%) بينما حضر بلغت (17.4%) بأجمالي (27.8%) من إجمالي سكان الجمهورية.(*)

جاءت غالبية السيدات المعيلات في الحضر من المطلقات بنسبة (34.5%) بواقع (49) مفردة، يليها الأرامل بنسبة (21.8%) بواقع(31) مفردة، يليها المنفصلات بدون طلاق بنسبة(18.3%) بواقع (26) مفردة، يليها المتزوجات بنسبة(13.4%) بواقع (19)مفردة، يليها العزب بنسبة (7.7%) بواقع(11) مفردة، يليها من هم دون سن الزواج بنسبة(4.2%) بواقع(6) مفردة. أما بالنسبة للسيدات المعيلات في الريف جاءت غالبيتهم أرامل بنسبة(33.1%) بواقع (42) مفردة، يليها من هم دون سن الزواج بنسبة (24.4%) بواقع (31) مفردة، يليها المتزوجات بنسبة (11.1%) بواقع (14) مفردة، يليها المطلقات بنسبة(10.2%) بواقع (13) مفردة. ومن خلال تحليل نتائج الحالة الاجتماعية للسيدات المعيلات نجد ارتفاع نسبة السيدات المعيلات المطلقات في الحضر عنه في الريف زهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة المشكلات الأسرية للسيدات المعيلات في الحضر عنة في الريف، بينما نجد أن من هم دون سن الزواج جاءت بنسبة منخفضة في الحضر عنة في الريف ويشير هذا إلى ارتفاع العمالة بين السيدات المعيلات الصغيرات في الريف عنة في الحضر حيث نجد ارتفاع العمالة بين النساء الصغيرات في الزراعة وجمع المحاصيل لإعالة الأسرة على المعيشة.

ويتضح أن المستوى التعليمي للسيدات المعيلات في الحضر جاءت غالبيتهم الحاصلات على الابتدائية(33.8%) بواقع (48) مفردة، يليها الأميات بنسبة (21.1%) بواقع(30) مفردة، يليها من يقرؤون ويكتبون بنسبة (12.7%) بواقع (18) مفردة، يليها الحاصلات على محو الأمية بنسبة (11.3%) بواقع(16) مفردة، يليها الحاصلات على الإعدادية بنسبة (12.0%) بواقع(17) مفردة، يليها الحاصلات على مؤهل متوسط بنسبة (6.3%) بواقع(9) مفردة، يليها الحاصلات على مؤهل فوق متوسط بنسبة (2.8%) بواقع(4) مفردة. أما بالنسبة للمستوى التعليمي للسيدات المعيلات في الريف جاءت غالبيتهم من الأميين بنسبة (32.35%) بواقع (41) مفردة، يليها الحاصلات على الابتدائية بنسبة (24.4%) بواقع (31) مفردة، يليها الحاصلات على الإعدادية(28 %) بواقع 22مفردة، يليها من يقرؤون ويكتبون بنسبة (15.0%) بواقع(19) مفردة، يليها الحاصلات على محو الأمية بنسبة (6.3%) بواقع(8) مفردة. ومن خلال تحليل نتائج المستوى التعليمي للسيدات المعيلات فنجد ارتفاع نسبة الأمية بين السيدات المعيلات في الريف عن الحضر وهو ما يتفق مع نتيجة الجدول من أن غالبية النساء الصغيرات في الريف يعملن مما ساهم في ابتعادهم عن التعليم لمساعدة الأسرة في المعيشة وعدم الاهتمام بتعليم الإناث في الريف.

وجاءت أسباب عدم الحصول على مؤهل دراسي للسيدات المعيلات في الحضر الالتحاق والتسرب من التعليم بنسبة(25.0%) بواقع(12) مفردة، يليها تكرار الرسوب بنسبة(22.9%) بواقع(11) مفردة، يليها عدم استطاعة الأسرة تعليمها بنسبة(18.8%) بواقع (9) مفردة، يليها مساعدة الأسرة في العمل بنسبة(16.7%) بواقع (8) مفردة، يليها الظروف المادية بنسبة (14.6%) بواقع (7) مفردة، يليها عدم الرغبة في التعليم بنسبة(2.1%) بواقع (1) مفردة. أما بالنسبة لأسباب عدم الحصول على مؤهل دراسي للسيدات المعيلات في الريف جاءت بسب مساعدة الأسرة في العمل بنسبة(23.3%) بواقع(14) مفردة، يليها عدم رغبة الأسرة في التعليم بنسبة (20.0%) بواقع (12) مفردة، يليها الظروف المادية بنسبة(15.0%) بواقع (9) مفردة، يليها عدم استطاعة الأسرة لتعليمي بنسبة(13.3%) بواقع (8) مفردة، يليها التسرب من التعليم بنسبة (11.7%) بواقع(7) مفردة، يليها لم ألتحق بالتعليم بنسبة(8.3%) بواقع(5) مفردة. ومن خلال تحليل نتائج عدم الحصول على مؤهل دراسي للسيدات المعيلات فنجد أن أسباب عدم تعليم السيدات المعيلات في الحضر يرجع إلى أسباب شخصية للسيدات المعيلات أنفسهم وهى لتسربهم من التعليم بينما جاءت في الريف لأسباب أسرية وترجع لمساعدة الأسرة في العمل وهو ما يتفق مع نتيجة الجدول من مساعدة السيدات المعيلات الصغيرات لأسرهن في العمل.

جاء عدد أفراد اسر السيدات المعيلات في الحضر الآسر التي يبلغ عدد أفرادها (3- إلى أقل من 6) أفراد بنسبة (54.2%) بواقع(77) مفردة يليها الآسر التي يبلغ عدد أفرادها(6- إلى أقل من 9) أفراد بنسبة(31.0%) بواقع(77) مفردة، يليها الآسر التي يبلغ عدد أفرادها(9- إلى أقل من 12) فرداً بنسبة (12.7%) بواقع 18مفردة، يليها الآسر التي يبلغ عدد أفرادها (12) فرد فأكثر بنسبة(2.1%) بواقع 3مفردة. أما بالنسبة لعدد أفراد اسر السيدات المعيلات في الريف

جاء الأسر التي يبلغ عدد أفرادها(6- إلى أقل من 9) أفراد بنسبة(50.4%) بواقع (64) مفردة، يليها الآسر التي يبلغ عدد أفرادها (9- إلى أقل من 12) فرداً بنسبة(24.4%) بواقع(31) مفردة، يليها الآسر التي يبلغ عدد أفرادها (3- إلى أقل من 6) أفراد بنسبة(14.2%) بواقع (18) مفردة، يليها الآسر التي يبلغ عدد أفرادها(12) فرد فأكثر بنسبة(8.7%) بواقع(11)مفردة، يليها الآسر التي يبلغ عدد أفرادها أقل من (3) أفراد بنسبة(2.4%) بواقع (3) مفردة. ومن خلال تحليل نتائج عدد أفراد اسر السيدات المعيلات تأكد كبر حجم الأسر للسيدات المعيلات في الريف عن الحضر حيث جاءت في الريف الآسر التي يبلغ عدد أفرادها(6- إلى أقل من 9) أفراد في المرتبة الأولى بينما في الحضر جاء في الترتيب الأول الآسر التي يبلغ عدد أفرادها (3- إلى أقل من 6) أفراد. وعموماً فان حجم الآسر التي تعيلها نساء في الحضر والريف هي اسر كبيرة الحجم حيث يبلغ متوسط حجم الآسرة في المجتمع المصري (4.04) فرداً(*) وهذا يؤكد على معاناة المرأة المعيلة في كبر حجم الآسر التي تعيلها.

أما طبيعة العمل للسيدات المعيلات في الحضر جاء من يعملون عمل مؤقت بنسبة(41.5%) بواقع(59) مفردة، يليها من ليس لهم عمل بنسبة (21.8%) بواقع(31) مفردة، يليها من يعملون عمل متقطع بنسبة(17.6%) بواقع (25) مفردة، يليها من يعملون عمل موسمي بنسبة (9.2%) بواقع (13) مفردة، يليها من هن بالمعاش بنسبة (5.6%) بواقع (8) مفردة، يليها من تعمل عمل دائم بنسبة (4.2%) بواقع (6) مفردة. أما بالنسبة للريف جاء من يعملون عمل موسمي بنسبة (48.0%) بواقع (61) مفردة، يليها من يعملون عمل متقطع بنسبة (27.6%) بواقع (35) مفردة، يليها من يعملون عمل مؤقت بنسبة (12.6%) بواقع (16) مفردة، يليها من ليس لهم عمل بنسبة(11.8%) بواقع (15) مفردة. ومن خلال تحليل نتائج الحالة العملية للسيدات المعيلات نجد هناك اتفاق في حالة العمل بين السيدات المعيلات في الريف الحضر في طبيعة العمل يحث أن غالبية السيدات في الحضر يعملن عمل مؤقت وفى الحضر الأغلبية تعمل عمل موسمي وهى طبيعة عمل تكاد تكون متشابه مما يشير إلى صعوبة دخل المرآة المعيلة في كل من الريف والحضر حيث لا يوجد لها مصدر دخل ثابت.

اتضح أن غالبيه النساء المعيلات في الحضر يحصلون على إعانات الجمعيات الأهلية بنسبة (47.9%) بواقع (56) مفردة، يليها من يحصلون على إعانات من المعاش الاستثنائي بنسبة (26.5%) بواقع (31) مفردة، يليها من يحصلون على إعانات خيرية من أشخاص بنسبة (15.4%) بواقع (18) مفردة، يليها من يحصلون على معاش ضمان اجتماعي بنسبة (6.8%) بواقع (8) مفردة، يليها من يحصلون على مساعدات الأصدقاء وأهل الخير بنسبة (3.4%) بواقع (4) مفردة. أما بالنسبة للسيدات المعيلات بالريف جاء مصدر حصولهم على الإعانات من إعانات الجمعيات الأهلية بنسبة (29.7%) بواقع (22) مفردة، يليها من يحصلون على إعانات من المعاش الاستثنائي بنسبة (28.4%) بواقع (21) مفردة، يليها من يحصلون على إعانات خيرية من أشخاص بنسبة (23.0%) بواقع (17) مفردة، يليها من يحصلون على مساعدات الأصدقاء وأهل الخير بنسبة (12.2%) بواقع (9) مفردة، يليها من يحصلون على معاش ضمان اجتماعي بنسبة (6.8%) بواقع (5) مفردة. ومن خلال تحليل نتائج مصدر الإعانات للسيدات المعيلات نجد أن أهم مصدر الإعانات التي تحصل عليها السيدات المعيلات في الحضر والريف هي إعانات الجمعيات الأهلية ويشير هذا الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية المقدمة للسيدات المعيلات، كما يشير الجدول إلى قصور واضح في برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من المؤسسات الحكومية حيث جاءت كمصدر لتقديم الإعانات للسيدات المعيلات في كل من الريف والحضر في ترتيب متأخر، كما أشار الجدول إلى دور المجتمع في تحقيق الحماية الاجتماعية للسيدات المعيلات من خلال إعانات أهل الخير على الرغم من ظهورها في الريف عن الحضر وقد يشير ذلك إلى أن الروابط الاجتماعية في الريف اقوي منها في الحضر.

كما أن سبب إعانة المرآة المعيلة لآسرتها في الحضر يرجع للطلاق بنسبة (34.5%) بواقع (49) مفردة، يليها الترمل بنسبة (21.8%) بواقع (31) مفردة، يليها بطالة الزوج بنسبة (20.4%) بواقع (29) مفردة، يليها عدم رغبة الزوج في العمل بنسبة (19.0%) بواقع (27) مفردة، يليها هجر الزوج بنسبة (18.3%) بواقع (26) مفردة، يليها كل من سجن الزوج أو مرض الزوج/أعاقته عن العمل بنسبة (12.7%) بواقع (18) مفردة لكل منهما، يليها كبر حجم الآسرة/ ومساعدة الزوج بنسبة (9.9%) بواقع (14) مفردة، يليها كبر سن الوالدين وإعالتهم بنسبة (2.8%) بواقع (4) مفردة. أما بالنسبة للسيدات المعيلات بالريف جاء سبب إعالتهم لأسرهم الترمل بنسبة (33.1%) بواقع (42) مفردة، يليها كبر حجم

الآسرة/ ومساعدة الزوج بنسبة (22.8%) بواقع (29) مفردة، يليها مرض الزوج/ أعاقته عن العمل بنسبة (18.1%) بواقع (23)، يليها كبر سن الوالدين وإعالتهم بنسبة (12.6%) بواقع (16) مفردة، يليها الطلاق بنسبة (10.2%) بواقع (13) مفردة، يليها عدم رغبة الزوج في العمل بنسبة (8.7%) بواقع (11) مفردة، يليها بطالة الزوج بنسبة (7.1%) بواقع (9) مفردة، يليها سجن الزوج بنسبة (2.45%) بواقع (3) مفردة. ومن خلال تحليل نتائج سبب إعالة السيدات لأسرهم نجد أن السبب الرئيسي لإعالة المرآة لأسرتها هو الطلاق من الزوج بينما في الريف يرجع إلي وفاة الزوج، كما جاء بطالة الزوج في ترتيب متقدم في الحضر عن الريف وقد يشير ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الأزواج في الحضر عن الريف، بينما جاء مرض الزوج وإعاقته عن العمل في ترتيب متقدم في الريف عن الحضر ويشير ذلك إلى ارتفاع معدلات الأمراض بين أزواج الريف عن حضر وهو ما يؤكده انتشار بعض الأمراض بنسب أكبر في الريف عن الحضر مثل أمراض الكبد الوبائي والفشل الكلوي، بينما يشير ارتفاع معدلات الطلاق كسبب لإعالة المرآة لأسرتها في الحضر عن الريف عن زيادة التماسك الأسري بين الأزواج في الريف عن الحضر على الرغم من صعوبات المعيشة التي تواجههم.

ومن خلال تحليل نتائج السابقة نجد أن هناك اتفاق بين أكثر البرامج احتياجاً لكل من السيدات المعيلات في الحضر والريف حيث جاءت البرامج الاقتصادية ذات أولوية لكلاهما ويشير ذلك إلى تساوى معاناة المرأة المعيلة في كل من الريف والحضر لمشكلات تتعلق بالدخل، كما جاءت البرامج التعليمية بذات الأهمية لكل من المرأة المعيلة في الريف والحضر ويرجع ذلك إلى إن هناك تساوى في ارتفاع معدلات الأمية بين النساء المعيلات في الحضر والريف، كذلك هناك تساوى في احتياجهم للبرامج الصحية وقد يرجع ذلك إلى معاناة المرآة المعيلة سواء في الريف أو الحضر من غياب برامج الرعاية الصحية المقدمة لها، كذلك ضعف مقدرتها المالية على شراء الأدوية والعلاج.

2- تقدير الاحتياجات الاجتماعية للمرأة المعيلة.

تساؤل الدراسة الثاني" ما احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية في كل من الريف والحضر؟".

قامت الدراسة بالإجابة على هذا التساؤل من خلال تقدير احتياجات السيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية بالريف والحضر بمجتمع الدراسة على النحو التالي:

جدول (4) توزيع السيدات المعيلات طبقاً لتقدير الاحتياجات الاجتماعية فى الريف والحضر

الاحتياجات الاجتماعية	التكرارات والنسب	استجابات الحضر (ن=142)			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	استجابات الريف (ن=127)			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		نعم	إلى حد ما	لا				نعم	إلى حد ما	لا			
أعاني من مشكلات التفكك الأسري	ك	49	26	67	1.9	20.5	متوسط	13	28	86	1.4	38.5	منخفض
	%	34.5	18.0	47.2				10.2	18.0	67.7			
أن يتوفر لي مسكن يكفل لي حياة كريمة.	ك	87	55	0	2.6	44.0	مرتفع	44	67	16	2.2	25.5	متوسط
	%	61.3	38.7	0.0				34.6	52.8	12.6			
أجد صعوبة في تربية أبنائي تربية سليمة.	ك	81	45	16	2.5	32.5	مرتفع	51	41	35	2.1	8.0	متوسط
	%	57.0	31.7	11.3				40.2	32.3	27.6			
أعانى من فقد عائل الأسرة نتيجة المرض أو الوفاة.	ك	63	61	18	2.3	25.4	متوسط	42	25	60	1.9	17.5	متوسط
	%	44.4	43.0	12.7				33.1	19.7	47.2			
أشعر داخل أسرتي بالعزلة والغربة.	ك	57	51	34	2.2	11.9	متوسط	59	37	31	2.2	14.7	متوسط
	%	40.1	35.9	23.9				46.5	29.1	24.4			
أعانى من إدمان زوجي للمواد المخدرة	ك	71	54	17	2.4	27.6	مرتفع	49	41	37	2.1	6.1	متوسط
أعانى من إدمان زوجي للمواد													

المخدرة	%	50.0	38.0	12.0		38.6	32.3	29.1			
أن كبر حجم أسرتي يجعلني أعمل للمساعدة في الدخل.	ك	83	45	14	2.5	83	18	26	2.4	35.4	الرتبة
	%	58.5	31.7	9.9		65.4	14.2	20.5			
القيمة العامة للمتغير					2.3	القيمة العامة للمتغير			2.1	مستوى متوسط	
						مستوى متوسط					

تشير تقدير الاحتياجات الاجتماعية بأنها جاءت بمستوى متوسط في كل من الريف والحضر، أما بالنسبة للاحتياجات الاجتماعية للمرأة المعيلة في الحضر تمثلت في توفر لها مسكن يكفل لي حياة كريمة بمتوسط حسابي(2.6)، يليها تجد صعوبة في تربية أبنائها تربية سليمة بمتوسط حسابي(2.5) وانحراف معياري(32.5)، يليها كبر حجم أسرتها يجعلها تعمل للمساعدة في الدخل بمتوسط حسابي(2.5) وانحراف معياري(34.5)، يليها معانة المرأة المعيلة من إدمان زوجها للمواد المخدرة بمتوسط حسابي(2.4)، يليها معانة المرأة المعيلة من فقد عائل الأسرة نتيجة المرض أو الوفاة بمتوسط حسابي (2.3)، يليها شعور المرأة المعيلة داخل أسرتها بالعزلة والغربة بمتوسط حسابي (2.2)، يليها معانة المرأة المعيلة من مشكلات التفكك الأسري بمتوسط حسابي (1.9).

أما بالنسبة للسيدات المعيلات في الريف تمثل تقدير الاحتياجات الاجتماعية للمرأة المعيلة في كبر حجم أسرتها يجعلها تعمل للمساعدة في الدخل بمتوسط حسابي(2.4)، يليها شعور المرأة المعيلة داخل أسرتها بالعزلة والغربة بمتوسط حسابي (2.2) وانحراف معياري (14.7)، يليها أن يتوفر لها مسكن يكفل لي حياة كريمة بمتوسط حسابي(2.2) وانحراف معياري(25.5)، يليها معانة المرأة المعيلة من إدمان زوجها للمواد المخدرة بمتوسط حسابي(2.1) وانحراف معياري (6.1)، تجد صعوبة في تربية أبنائها تربية سليمة بمتوسط حسابي(2.1) وانحراف معياري(8.0)، يليها معانة المرأة المعيلة من فقد عائل الأسرة نتيجة المرض أو الوفاة بمتوسط حسابي (1.9)، يليها معانة المرأة المعيلة من مشكلات التفكك الأسري بمتوسط حسابي (1.4).

وبتحليل نتائج الجدول يمكن تقدير أهم الاحتياجات الاجتماعية للمرأة المعيلة في الحضر على النحو التالي:

- الاحتياج لمسكن يكفل لها حياة كريمة.
- الاحتياج لدورات تدريبية في التنشئة الاجتماعية لأبنائها.
- الاحتياج لبرامج رعاية الآسرة وتنظيمها.
- الاحتياج لبرامج في التوعية والإرشاد في التعامل مع إدمان المخدرات داخل آسرتها.

أما بالنسبة لتقدير أهم الاحتياجات الاجتماعية للمرأة المعيلة في الريف على النحو التالي:

- الاحتياج لبرامج رعاية الآسرة وتنظيمها.
- الاحتياج لبرامج في الإرشاد النفسي والأسري.
- الاحتياج لمسكن يكفل لها حياة كريمة.
- الاحتياج لبرامج في التوعية والإرشاد في التعامل مع إدمان المخدرات داخل آسرتها.

ومن خلال تحليل نتائج الاحتياجات الاجتماعية نجد هناك اتفاق بين تقدير الاحتياجات الاجتماعية للسيدات المعيلات في الريف والحضر وأن كان هناك اختلاف فانه يرجع ترتيبها حسب أولويتها وقد يرجع الاختلاف في ترتيب الاحتياجات حسب الأولويات لوجود بعض الاختلاف بين المشكلات الاجتماعية بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية.

خامساً: اختبار فروض الدراسة المرتبطة بالسيدات المعيلات.

الفرض الأول "توجد علاقة طردية جوهرية دالة إحصائياً بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية والمستوى التعليمي في كل من الحضر والريف".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، استخدمت الدراسة معامل ارتباط بيرسون (r) بين درجات تقدير الاحتياجات الاجتماعية والمستوى التعليمي للسيدات المعيلات في الحضر والريف.

جدول (5) يوضح معاملات الارتباط البسيط بين درجات تقدير الاحتياجات الاجتماعية والمستوى التعليمي للسيدات المعيلات في الحضر والريف

م	المستوى التعليمي / تقدير الاحتياجات	قيمة معامل الارتباط ومستوى الدلالة		
		الحضر (ن=142)	الريف (ن=127)	العينة الكلية (ن=269)
1	الاحتياجات الاجتماعية	0.573**	0.417**	0.523**
2	الاحتياجات الاقتصادية	0.540**	0.577**	0.582**
3	الاحتياجات التعليمية	0.661**	0.534**	0.540**
4	الاحتياجات الصحية	0.748**	0.712**	0.761**
	الدرجة الكلية	0.618**	0.639 **	0.670 **

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α ≥ 0.05) ** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة(α ≥ 0.01)

يتضح من الجدول السابق بالنسبة للعينة الكلية أنها جاءت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا وموجبة عند مستوى معنوية(0.01) حيث أن (α≥0.01) بين درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف لتقديرهم لاحتياجاتهم ومستواهم التعليمي تقدير الاحتياجات الاجتماعية (r=0.523)، تقدير الاحتياجات الاقتصادية (r=0.582)، تقدير الاحتياجات التعليمية (r= 0.540)، وتقدير الاحتياجات الصحية (r=0.748)، والدرجة الكلية لتقدير احتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية (r=0.618).

وبالنظر إلى السيدات المعيلات في الحضر وتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية ومستواهم التعليمي فقد جاءت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً وموجبة عند مستوى معنوية(0.01) حيث أن (α≥0.01) بين درجات تقدير احتياجاتهم ومستواهم التعليمي في كل من تقدير الاحتياجات الاجتماعية (r=0.573)، تقدير الاحتياجات الاقتصادية (ر=0.540)، تقدير الاحتياجات التعليمية (r=0.661)، تقدير الاحتياجات الصحية (r= 0.748)، والدرجة الكلية لتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية ومستواهم التعليمي (r = 0.618) .

أما بالنسبة للسيدات المعيلات في الريف وتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية ومستواهم التعليمي فقد جاءت جميع معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية(0.01) حيث أن (α≥ 0.01) بين درجات تقدير احتياجاتهم ومستواهم التعليمي في كل من تقدير الاحتياجات الاجتماعية (r=0.417)، تقدير الاحتياجات الاقتصادية (r=0.577) ، تقدير الاحتياجات التعليمية (r=0.534)، تقدير الاحتياجات الصحية (r= 0.712)، والدرجة الكلية لتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية ومستواهم التعليمي (r=0.639).

ويتضح من خلال تحديد العلاقة بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية والمستوى التعليمي في كل من الحضر والريف أن قيمة معامل الارتباط ككل (r=0.670) وهي قيمة مرتفعة وموجبة أذن العلاقة طردية قوية جوهرية عند مستوى معنوية (α≥ 0.01) بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للسيدات المعيلات في كل من الريف والحضر ارتفع مستوى تقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية والعكس صحيح بمعنى أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للسيدات المعيلات في كل من الريف والحضر انخفض مستوى تقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية

ومن هنا تأكد صحة الفرض القائل " بأنه توجد علاقة طردية قويه جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (α≥0.01) بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية والمستوى التعليمي في كل من الحضر والريف".

الفرض الثاني " توجد علاقة طردية جوهرية دالة إحصائياً بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى العمر في كل من الحضر والريف".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، استخدمت الدراسة معامل ارتباط بيرسون (r) بين درجات تقدير الاحتياجات الاجتماعية ومستوى العمر للسيدات المعيلات في الحضر والريف.

جدول (6) يوضح معاملات الارتباط البسيط بين درجات تقدير الاحتياجات الاجتماعية ومستوى العمر للسيدات المعيلات في الحضر والريف

م	مستوى العمر / تقدير الاحتياجات	قيمة معامل الارتباط ومستوى الدلالة		
		الحضر (ن=142)	الريف (ن=127)	العينة الكلية (ن=269)
1	الاحتياجات الاجتماعية	0.589**	0.519**	0.554**
2	الاحتياجات الاقتصادية	0.531**	0.608**	0.569**
3	الاحتياجات التعليمية	0.498**	0.529**	0.513**
4	الاحتياجات الصحية	0.798**	0.754**	0.776**
	الدرجة الكلية	0.604**	0.573 **	0.588 **

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α ≥ 0.05) ** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة(α≥0.01)

يتضح من الجدول السابق بالنسبة للعينة الكلية أنها جاءت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا وموجبة عند مستوى معنوية(0.01) حيث أن (α≥ 0.01) بين درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف لتقديرهم لاحتياجاتهم ومستوى أعمارهم في كل من تقدير الاحتياجات الاجتماعية (r= 0.554)، تقدير الاحتياجات الاقتصادية (r =0.569)، تقدير الاحتياجات التعليمية (r=0.513)، وتقدير الاحتياجات الصحية (r=0.776)، والدرجة الكلية لتقدير احتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية (r =0.588).

وبالنظر إلى السيدات المعيلات في الحضر وتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى أعمارهم فقد جاءت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً وموجبة عند مستوى معنوية (0.01) حيث أن (α≥0.01) بين درجات تقدير احتياجاتهم ومستوى أعمارهم في كل من تقدير الاحتياجات الاجتماعية (r=0.589)، تقدير الاحتياجات الاقتصادية (r=0.531)، تقدير الاحتياجات التعليمية (r=0.498)، تقدير الاحتياجات الصحية (r= 0.798)، والدرجة الكلية لتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى أعمارهم (r =0.604) .

أما بالنسبة للسيدات المعيلات في الريف وتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى أعمارهم فقد جاءت جميع معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية(0.01) حيث أن (α≥0.01) بين درجات تقدير احتياجاتهم ومستوى أعمارهم في كل من تقدير الاحتياجات الاجتماعية (r=0.519)، تقدير الاحتياجات الاقتصادية (r=0.608)، تقدير الاحتياجات التعليمية (r=0.529)، تقدير الاحتياجات الصحية (r= 0.754)، والدرجة الكلية لتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى أعمارهم (r=0.573).

ويتضح من خلال تحديد العلاقة بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى أعمارهم في كل من الحضر والريف أن قيمة معامل الارتباط ككل (r=0.588) وهي قيمة مرتفعة وموجبة. أذن فأن العلاقة طردية قوية جوهرية عند مستوى معنوية (α≥0.01) بمعنى أنه كلما ارتفع مستوى أعمار للسيدات المعيلات في كل من الريف والحضر ارتفع مستوى تقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية والعكس صحيح بمعنى أنه كلما انخفض مستوى أعمار السيدات المعيلات في كل من الريف والحضر انخفض مستوى تقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية

ومن هنا تأكد صحة الفرض القائل " بأنه توجد علاقة طردية قويه جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (α ≥ 0.01) بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية ومستوى العمر في كل من الحضر والريف".

الفرض الثالث " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الريف والحضر وتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، استخدمت الدراسة اختبار "T test " للكشف عن دلالة واتجاه الفروق بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في كل من الريف والحضر والمستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية وتقديرهم لاحتياجاتهم على النحو التالي:

جدول (7) يوضح دلالة واتجاه الفروق بين متوسطي درجات السيدات المعيلات فى كل من الريف والحضر وتقديرهم لاحتياجاتهم (Independent Samples t-test)

الاحتياجات	المجتمع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة"ت"	مستوى الدلالة
الاحتياجات الاجتماعية	الحضر	142	16.31	3.52	267	3.705	0.01**
	الريف	127	14.79	3.51			
الاحتياجات الاقتصادية	الحضر	142	16.91	3.08	267	4.295	0.01**
	الريف	127	14.97	4.04			
الاحتياجات التعليمية	الحضر	142	4.35	3.09	267	1.160	غير دالة
	الريف	127	3.93	2.78			
الاحتياجات الصحية	الحضر	142	13.77	2.99	267	1.538	غير دالة
	الريف	127	13.18	3.24			
الدرجة الكلية للاحتياجات	الحضر	142	49.82	6.12	267	1.986	غير دالة
	الريف	127	48.39	5.55			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) ** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.01$)

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($0.01\geq\alpha$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وتقديرهم لاحتياجاتهم الاجتماعية وجاءت الفروق لصالح السيدات المعيلات في الحضر بمتوسط حسابي(16.31) وانحراف معياري (3.25) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الريف (14.79) وانحراف معياري(3.51) وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (3.705) وهى (>) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي(2.60) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($0.01 \geq\alpha$).

كما توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($0.01\geq \alpha$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وتقديرهم لاحتياجاتهم الاقتصادية وجاءت الفروق لصالح السيدات المعيلات في الحضر بمتوسط حسابي(16.91) وانحراف معياري (3.08) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الريف (14.97) وانحراف معياري (4.04)، وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (4.295) وهى (>) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي(2.60) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($0.01 \geq \alpha$).

كما أكدت نتائج الجدول على عدم وجود فروق جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($0.01\geq\alpha$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وتقديرهم لاحتياجاتهم التعليمية بمتوسط حسابي للسيدات المعيلات في الحضر بلغ (4.35) وانحراف معياري (3.09) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الريف(3.93) وانحراف معياري (2.78)، وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (1.160) وهى (>) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي (2.60) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($0.01 \geq \alpha$).

كما أكدت نتائج الجدول على عدم وجود فروق جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($0.01\geq\alpha$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وتقديرهم لاحتياجاتهم الصحية بمتوسط حسابي للسيدات المعيلات في الحضر بلغ (13.77) وانحراف معياري (2.99) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الريف(13.18) وانحراف معياري (3.24)، وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (1.538) وهى (>) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي (2.60) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($0.01 \geq \alpha$).

كما أكدت نتائج الجدول على عدم وجود فروق جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($0.01\geq\alpha$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وتقديرهم لاحتياجاتهم ككل من برامج الحماية الاجتماعية بمتوسط حسابي للسيدات المعيلات في الحضر بلغ (49.82) وانحراف معياري (6.12) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الريف

(48.39) وانحراف معياري (5.55)، وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (1.986) وهى (<) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي(2.60) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$).

ومن هنا تأكد صحة الفرض القائل " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الريف والحضر وتقديرهم لاحتياجاتهم من برامج الحماية الاجتماعية

الفرض الرابع" توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الريف والحضر وأوجه استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة لهم".

جدول (8) يوضح دلالة واتجاه الفروق بين متوسطي درجات السيدات المعيلات فى كل من الريف والحضر وأوجه استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية (Independent Samples t-test)

البرامج	المجتمع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة"ت"	مستوى الدلالة
البرامج الاجتماعية	الحضر	142	50.24	10.77	267	2.98	*0.05
	الريف	127	53.35	12.63			
البرامج الاقتصادية	الحضر	142	54.09	9.43	267	3.75	**0.01
	الريف	127	58.55	9.90			
البرامج التعليمية	الحضر	142	51.76	11.50	267	3.21	**0.01
	الريف	127	47.17	11.67			
البرامج الصحية	الحضر	142	48.73	2.31	267	7.24	**0.01
	الريف	127	45.30	4.85			
الدرجة الكلية لأوجه الاستفادة	الحضر	142	51.25	7.87	267	3.20	**0.01
	الريف	127	41.88	7.61			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) ** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.01$)

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وأوجه استفادتهم من البرامج الاجتماعية المقدمة لهم وجاءت الفروق لصالح السيدات المعيلات في الريف بمتوسط حسابي (53.35) وانحراف معياري (12.63) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الحضر (50.24) وانحراف معياري (10.77) وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (2.98) وهى (>) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي(1.97) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$).

كما توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وأوجه استفادتهم من البرامج الاقتصادية المقدمة لهم وجاءت الفروق لصالح السيدات المعيلات في الريف بمتوسط حسابي (58.55) وانحراف معياري (9.90) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الحضر(54.09) وانحراف معياري (9.43) وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (3.75) وهى (>) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي (2.60) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$).

كما توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وأوجه استفادتهم من البرامج التعليمية المقدمة لهم وجاءت الفروق لصالح السيدات المعيلات في الحضر بمتوسط حسابي (51.76) وانحراف معياري (11.50) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الريف(47.17) وانحراف معياري

(11.67) وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (3.21) وهى (>) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي (2.60) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$).

كما توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وأوجه استفادتهم من البرامج الصحية المقدمة لهم وجاءت الفروق لصالح السيدات المعيلات في الحضر بمتوسط حسابي (48.73) وانحراف معياري (2.31) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الريف(45.30) وانحراف معياري (4.85) وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (7.24) وهى (>) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي (2.60) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$).

كما توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الحضر والريف وأوجه استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية ككل المقدمة لهم وجاءت الفروق لصالح السيدات المعيلات في الحضر بمتوسط حسابي (51.25) وانحراف معياري (7.87) بينما جاء المتوسط الحسابي للسيدات المعيلات في الريف (41.88) وانحراف معياري (7.61) وجاءت قيمة "ت" المحسوبة (3.20) وهى (>) من قيمة "ت" الجدولية والتي تساوي (2.60) عند درجة حرية (267) ومستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$).

ومن هنا تأكد صحة الفرض القائل " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.01$) بين متوسطات درجات السيدات المعيلات في الريف والحضر وأوجه استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة لهم".

توصيات الدراسة:

من خلال تحديد احتياجات السيدات المعيلا أمكن التوصل للمجموعة من المؤشرات التخطيطة لتحقيق تكامل برامج الحماية الاجتماعية على النحو التالي:

1- تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات وبشكل يتفق مع احتياجات السيدات المعيلات.
2- يجب أن تبدأ برامج الحماية الاجتماعية من احتياجات وواقع السيدات المعيلات وأولوياتها حتى تستفيد من تلك البرامج.
3- توفيرالتسهيلات المالية والقروض لتمويل المشروعات الصغيرة التى تحقق الامان الاجتماعى للسيدات المعيلات من توفير دخل يساهم فى ان تعيش حياة كريمة.
4- اقامة مساكن ادامية تكفل حياة كريمة للسيدات المعيلات.
5- اقامة برامج رعاية الآسرة وتنظيمها بما يكفل الرعاية الصحية المجانية للسيدات المعيلات.

Abstract

Assessing the needs of women headed house hold From social protection programs "Comparative study between the rural community and urban community"

By Ahmed Mohamed Abdel Muttalib Radwan

This research is an analytical descriptive one which aims at describing and evaluating the social, economic, educational and health needs of female heads of household in rural and urban areas. This aims at reaching planning indices as tools to achieve the integration of social protection programs that are provided to female heads of household. The current study adopts the social survey approach, with its two types, that includes those in charge of social protection programs in NGOs which reached (81) in urban areas and (72) in rural ones. It also adopts the sample survey for female heads of household who benefit from social protection programs which reached (142) in urban areas and (127) in rural ones. The study depends on two tools in collecting data. The first tool is conducting interviews by social protection programs to evaluate the needs of female heads of household and it was applied on female heads who benefit from social protection programs. The second tool is a questionnaire on the indices of achieving the integration of social protection programs and it was applied on those in charge of NGOs. Moreover, the research adopts the theories of social patterns and alienation as its theoretical approach. One of the most important outcomes reached by the study was that there is a strong and substantial positive relationship that is statistically significant between the evaluation of the needs of the female heads of social protection programs and the educational level in both urban and rural areas ($\alpha \leq 0.01$).The study also proved that there is a strong and substantial positive relationship that is statistically significant between the evaluation of the needs of the female heads of the social protection program and the age level in both urban and rural areas ($\alpha \leq 0.01$). There are also substantial differences that are statistically significant between the average levels of female heads in rural and urban areas and their evaluation of their needs from social protection programs ($\alpha \leq 0.01$).

الهوامش:

(*) إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في 2017.

(*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **مؤشرات الفقر وفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك**، القاهرة، يوليو 2016.

(*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد السكان لعام 2017.

المراجع:

تار، زولتان(2002): النظرية الاجتماعية ونقد المجتمع،ط4، ترجمة علي ليلة، الإسكندرية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.

حليم، نادية ، مرقص، وفاء فهيم (2002): النساء العائلات لأسرهن في العشوائيات، المؤتمر السنوي الثالث للبحوث الاجتماعية،القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

خزام، منى عطية(2016): سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

سعد، أحمد عماد(2011): مؤشرات تخطيطية لتحسين نوعية حياة الفئات المستحقة للدعم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

سيد، سيد جاب الله(2002): الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القطاع الريفي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،

كلية آداب، جامعة القاهرة.
عبد الفتاح، رمضان إسماعيل(2015): استخدام إستراتيجية التدعيم في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق الأمن الاجتماعي للمرأة المعيلة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،أبريل، ج 12، ع38.
عبد اللطيف، هبة أحمد(2004): دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعيلة، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.
عبد الله، يسري شعبان(2011): مقياس تمكين المرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية،إبريل، ج2، ع30.
عز الدين، أمينة(2004): الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاجتماعي في الدول النامية، مؤتمر برنامج الإصلاح الاجتماعي وتحديات المستقبل، كلية التجارة، جامعة حلوان.
العلواني، رقية طه(2008): اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، قراءه تحليله نقدية في إطار الخصوصية الإسلامية، كلية الآداب، جامعة البحرين.
ليلة، علي(2002): النظرية الاجتماعية المعاصرة (دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع)، الإسكندرية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
ليلة،علي(2003): دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
يونس، الفروق ذكى(1990): مقدمة في التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
يوسف، نادية إبراهيم(2016): المشكلات الجذرية للمرأة المعيلة للأسرة، بحث منشور بالمجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، الأردن ، ج 9، ع2.
Armando, Barrientos(2011): Social Protection And Poverty, International Journal Of Social Welfare, Jul, Vol. 20(3).
Bagheri, Ali & Hjroth, Pedr(2011): Planning for Sustainable Development (A Paradigm shift Towards a Process-Based Approach), Wily linter Science Journal, Volume 15, Issue2, Landon, United Kingdom.
Economic Research Forum(2005): Poverty Education Strategies In North Africa County Cases For Egypt, Morocco and Tunisia, The United Nation's Economic Commission for Africa, V. 14.
Haldane, H.j(2009): The Provision Culturally Specific care for Victims of Family Violence in Aotearoa-New Zwaland (References), Nre Zaland an International Journal for Research Policy and Practice, Vol.4m.
Hellen O, Connell(1994): Women and family, Women Minted Households, London m British library.
john, Keczmerski & Bruce Sorter(2011): A community viability indicator for determining comprehensive planning policy, journal of Social Indicators Research, February 2011, Volume 14, Issue2.
Kane, Safietou(2012) : Women and development in Senegal: Microcredit and household well-being, Ph.D. degree, Florida International University, United States – Florida.
Khakimova, Sitora(2001): The Impact of Male Migration and Natural Disaster on Women Headed Households and Their Families, master degree, State University of New York at Buffalo, United States -- New York.
Louis G. whighte(1987): Creating Opportunities for change Approached to Miming Development program, London.
Mega, Christian(2004): Social Security, Social Protection Living Arrangement Health and Economics of The Family, Syracuse University
Middle, brook .P j(2002) : Social Protection, Rural Development and the Role of Public Administration in Ethiopia, U. k, University of Durham.
Oliver, Azuara Herrera (2011): In Effects Of Social Protection Programs On Labor Mobility: The Case Of Mexico, University Of Chicago.
Peta, Alock(1997): Household and poverty Dynamics in Under standing poverty, London, Macmile Press Lid, Second Edition.
Robers, Albert R. & Yeager, Kennth R.(2006): foundation of evidence- Based Social Work Practice the United States of America, Oxford.
Tropman, John E.(1995):Community need Assessment, in Richard Edward (ED) In Chief, Encyclopedia of Social Work, 14thedition, Vol, N.A.S.W Washing.